أسباب ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية في محافظة المفرق *

أ. رابعة نصار زغير **
أ. د. إبراهيم القاعود ***

* تاريخ التسليم: 6/ 4/ 2015م، تاريخ القبول: 10/ 5/ 2015م.
** طالبة دكتوراه/ كلية التربية/ جامعة اليرموك/ الأردن.
*** أستاذ دكتور/ مناهج الدراسات الاجتماعية وطرائق تدريسها/ جامعة اليرموك/ الأردن.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة التعرّف إلى أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في محافظة المفرق من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية ودرجة اختلاف أهمية الأسباب باختلاف متغيري: الجنس، ومديرية التربية. تكونت عينة الدراسة من (143) معلماً ومعلمة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية العنقودية الطبقية، ولتحقيق أغراض الدراسة اتبعت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي المسحي، حيث تم إعداد استبانة أداة لجمع البيانات مكونة من (44) فقرة.

أظهرت النتائج أن تقديرات المعلمين في محافظة المفرق لأسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، جاءت بشكل عام ضمن درجة الأهمية المتوسطة. كما تبيّن أن الأسباب التي جاءت بدرجة أهمية مرتفعة كانت تتوزع في عدة محاور، وأن أهم تلك الأسباب كانت أسباب تتعلق بالأسرة، كما أظهرت النتائج أن العوامل المرتبطة بالمدرسة ودورها التربوي يأتي ثانياً من حيث الأسباب، إضافة إلى أن هناك أسباباً تتعلق بدور المؤسسات الحكومية والرقابية في تفعيل القوانين والتشريعات الموجهة لحماية الطفل من التوجه لسوق العمل، وأظهرت النتائج وجود اختلاف في درجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير الجنس، ولصالح المعلمين، وعدم وجود أثر لاختلاف مديرية التربية في درجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر المعلمين.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها ضرورة تفعيل القوانين الموجهة للحد من عمالة الأطفال.

الكلمات المفتاحية: عمالة الأطفال، معلمو الدراسات الاجتماعية، ظاهرة.

The Reasons of children Labor Phenomenon as Perceived by Social Studies Teachers in Mafraq governorate

Abstract:

The purpose of this study is to investigate the reasons of children labor phenomenon in Mafraq governorate as perceived by social studies teachers and the degree of differences in those causes according to the differences in gender and educational directorate. The sample of the study consisted of (143) male and female, selected through random cluster sampling. To achieve the aim of this study, the study adopted the descriptive survey approach through designing a questionnaire consisted of (44) items.

The findings of the study showed that the evaluations of teachers in Mafraq governorate for the reasons of children labor phenomenon were in an average importance degree. Furthermore, the most important reasons were related to family, followed by the factors related to the school and its educational role, and there are other reasons related to the role of public and control originations as well as the legislations protecting children from going to labor market.

The findings of the study showed there are differences in the importance degree of children labor phenomenon as perceived by teachers, attributed to teachers› gender in favor of males; while, there were no differences in the importance degree of children labor phenomenon as perceived by teachers attributed to the educational directorate.

The study reached a number of recommendations, including the need to activate the laws directed to the reduction of children labor.

Key Words: *Children labor. Social studies teachers. Phenomenon.*

مقدمة:

تعد مرحلة الطفولة حجر الأساس في تكوين شخصية الإنسان التي تطبع في ذاكرته جميع المواقف المؤثرة التي مر بها في تلك المرحلة التي من شأنها أن تترك بصمات لن تنسى عبر مراحل حياته المختلفة، ولمّا كانت هذه الطفولة بتلك الأهمية كان من الواجب على الأسرة، بشكل خاص ومحيط الطفل بشكل عام، الحفاظ على هذه الطفولة من أي خدش قد يؤثر في نفسية ذلك الطفل سلباً، والعمل على تربيته بصورة إيجابية في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمختلف الأبعاد الجسمية والنفسية والعقلية، والعمل على الرقي بمستوى التربية لديه ليكون بذلك مواطناً صالحاً في مجتمعه فيحقق الهدف الأسمى للتربية.ولعل الأوضاع الاقتصادية وما تواجهه مجتمعاتنا من أزمات دفع كثير من أبناء المجتمع بالبحث عن وسائل كسب جديدة لزيادة دخل الأسرة وتوفير حاجاتها المعيشية، فنشأت بذلك ظاهرة عمالة الأطفال لتحمّل الطفل فوق طاقته من الأعمال الشاقة التي ستضعف من إنتاجيته مستقبلاً.

ونتيجة لذلك يحدث أن نجد خلف صورة الطفولة الزاهية واقعاً أليماً يعيشه الأطفال الذين تكبدوا مرارة الحياة المبكرة لسد احتياجاتهم على الأقل الأساسية منها، فتجدهم مختلفين بتصرفاتهم وسلوكاتهم وأقوالهم عمن هم في مثل عمرهم ممّن توافرت لهم جميع احتياجاتهم دون أدنى عناء منهم، ليكونوا بذلك تخطوا مرحلة الطفولة إلى مرحلة النضج مجبرين لا أبطال، ونعني بهذه الفئة البراءة العاملة، الأطفال الذين ساقتهم أقدام الحياة للمضي في هذا الطريق الحافل بالمصاعب وعثرات الحياة، الذين نراهم عمالاً في مهن مختلفة تتراوح بين الخطرة والأقل خطراً، ملوثين ملامح طفولتهم البريئة بغبار التعب والنضج المبكر (الشريف، 2004) .

إن عمالة الأطفال ظاهرة عالمية برزت نتيجة العديد من الأسباب العالمية والمحلية، والتي تختلف أشكالها وتبعاتها من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية إلى أخرى (عبد الجواد، 1999) ، كما وتُعد العمالة الجائرة من أسوأ ما قد تتعرض له الطفولة الضائعة من التسلط والجور الذي يحمّل الطفل ما لا طاقة له به، كما ويعرضه للأمراض والانحراف والحوادث والأمية في ظل مجتمع سريع التقدم، حيث يعدّ من لا يواكب هذا التطور السريع من الأفراد المتأخرين حضارياً (بحري، 2008) .ويشير حسان ومجاهد والعجمي (2007) إلى خطورة هذه الظاهرة على الطفولة الضائعة وما يترتب عليها من آثار جسيمة تضر في تكوين شخصيتهم وتهمل احتياجاتهم الجسدية والنفسية والصحية والاجتماعية، فضلاً عن حرمانهم من حقهم في التعليم كباقي أقرانهم نتيجة تسربهم من المدرسة؛ مما جعل المسئولين يوجهون اهتماماتهم حولها.

وتُعد عمالة الأطفال من الأمور المخالفة للتشريعات الدولية الخاصة بحقوق الطفل، وتعتبر بمثابة اعتداء مباشر وواضح على الطفل وكيانه وعالمه وطموحاته ومستقبله، بما قد ينجم عنها من آثار سلبية على الصعيد النفسي والصحي والاجتماعي والسلوكي، وعلى الرغم من اختلاف أسبابها من مجتمع لآخر، إلا أن إحصائيات المنظمات الدولية والعربية تشير إلى ازدياد أعداد الأطفال العاملين نتيجة ازدياد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول النامية والآخذة في طريق النمو، وأن نسبة عمالة الأطفال في هذه البلدان تشكل نسبة مرتفعة من مجموع الأطفال العاملين في العالم (اليازجي، 2002) .

إن الأردن كغيره من المجتمعات العربية يعاني من انتشار وتفاقم حجم هذه الظاهرة، لذا فقد اهتم الجانب التشريعي بموضوع عمالة الأطفال عن طريق المشروع الوطني للحد من عمل الأطفال المنفذ بالتعاون ما بين وزارة العمل في الأردن، ومنظمة العمل الدولية ممثلة بالبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (آيبك) ، وذلك بما يتناسب مع الظروف الخاصة بالمجتمع الأردني والتزاماته الدولية في إطار عضويته في المنظمات الدولية ومصادقته على مواثيقها المهتمة بموضوع الأطفال العاملين (أبو نجمة والقدومي، 1996) .

قدرت وزارة العمل من خلال تقريرها السنوي عدد الأطفال العاملين للعام (2008) بما يقارب (33) ألف طفل عامل، كما تشير تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان أن أعدادهم تصل إلى (50) ألف طفل عامل (المرصد العمالي الأردني، 2009) .هذا وبالرغم من انعدام المسوحات التي تحدد حجم الظاهرة الفعلي، والإحصائيات غير الدقيقة في عدد الأطفال الذين يعملون داخل أسرهم الذين يجمعون بين العلم والعمل، مما يدلل على انتشار هذه الظاهرة (الشياب، 2006) .

وتُعد الدراسات الاجتماعية من أولى المقررات التي تهتم بقضايا الإنسان والجماعة والظروف المحيطة بهم، حيث تسعى للوقوف على أهم المشكلات التي تواجههم سواء العالمية أم المحلية، والعمل على إيجاد الحلول الممكنة للقضاء على تلك المشكلات، كما تنمي الوعي لدى الطلبة بأسباب تلك المشكلات ونتائجها التي تعود على المجتمع بآثار سلبية (عمران، 2001) .وانطلاقاً من أن الإنسان هو غاية كل تنشئة وطنية ومدنية، فإن مادة التربية الوطنية والمدنية تسعى في أحد مراميها إلى حماية الأطفال من التعرض للإيذاء والإساءة، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات والمنظمات التي تتعامل مع قضايا الطفل وحقوقه كوزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل.استناداً إلى قول جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين: «إن الطفولة بحاجة إلى رعاية خاصة تحميها من العنف والتشرد والاستغلال وتوفر لها النمو الطبيعي المتوازن داخل الأسرة والمجتمع ومؤسسات الرعاية الاجتماعية» (وزارة التربية والتعليم، 2008، ص34) .

إن ضرورة العمل على مواجهة هذه الظاهرة بصورة مباشرة وغير مباشرة، هي ضرورة حضارية، بحيث يتم تناول أسبابها والآثار التي تنعكس على أبناء مجتمعنا والحلول التي تسهم في الحد منها، حتى لا ينتهي الأمر بأبناء المجتمع إلى حرمانهم

من العيش في ظروف طبيعية تتلاءم مع صغر أعمارهم وفقدان مستقبلهم في عالم لا يعيش فيه من لا مستقبل له.

وقد عرفت وزارة العمل (2006، ص15) عمل الأطفال بأنه «كل جهد جسدي يقوم به الطفل ويؤثر على صحته الجسدية أو النفسية أو العقلية ويتعارض مع تعليمه الأساسي».

وفي تعريف حسان وآخرين (2007، ص23) يقصد به « اشتغال الطفل لحساب الغير في سن ما قبل الخامسة عشر، بشكل منتظم أو غير منتظم مما قد يتسبب في حرمانه من حقه في التعليم سواء بالتخلف عن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية أو التوقف عن مواصلة الدراسة قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي».

يصنف كل من راي وجاترجي (Ray & Chatter-jee, 2012) عمالة الأطفال إلى نوعين هما: أولئك الذين يساعدون والديهم أو أفراد الأسرة في أعمالهم.وأولئك الذين يعملون خارج أسرهم مقابل أجر، سواء من حيث القيمة الحقيقية أم نقداً، والتي تساعدهم على الوصول لمستوى أعلى أو لتكملة دخل أسرهم.

كما حدد نجرس ورحيمة (2012) أشكال عمل الأطفال استناداً إلى مبادئ الاتفاقيتين رقم (138) لسنة (1973) ورقم (182) لسنة (1999) التابعتين لمنظمة العمل الدولية، حيث صُنّفت إلى ثلاث فئات: العمل دون الحد الأدنى للسن، العمل الخطر، أسوأ أشكال عمل الأطفال كالعاملين خدماً في المنازل، العاملين لسداد الدين، العاملين في الشارع، الأطفال المتاجر بهم، الأطفال الجنود.أما الأردن فمن الملاحظ أن عمالة الأطفال فيها أخذت عدة أشكال وهي: الأطفال الذين يعملون بشكل منتظم لمساعدة أسرهم في توفير المردود المادي، أما الشكل الثاني هم الأطفال الذين يقسّمون وقتهم ما بين العمل والدراسة ويعينون أسرهم بجزء بسيط، والشكل الثالث معني بأطفال العمل الموسمي وهم الذين يعملون في العطل الصيفية لتوفير مستلزمات المدرسة كالقرطاسية والزي المدرسي (محافظة، 2011) .

وقد اتجهت الدراسات والبحوث التربوية لإلقاء الضوء على العوامل المسببة لعمالة الأطفال وهي:

♦ العوامل الاجتماعية والنفسية: تعد الأسرة الوحدة الأساسية في المجتمع وحجر الأساس في تفاعل الطفل مع البيئة المحيطة به، وقد تنشأ عن هذه الأسرة قرارات كتشغيل أبنائهم الأطفال بأعمال مختلفة وبخاصة إن كانت هذه الأسر كبيرة الحجم (سبيتان، 2012) .

ومن الأسباب الاجتماعية التي تحث العائلات على إرسال أطفالها للعمل هو الخوف عليهم من الخمول، إضافة إلى أنها الوسيلة التي تعدهم للعمل في المستقبل وتعلمهم مهارات الزراعة والتجارة، حيث أن البدء في تعويدهم العمل وهم أطفال تساعدهم على امتهان مهنة تفيدهم مستقبلاً (Amin, Quayes & Rives, 2004) .ومن العوامل الاجتماعية التي تدفع الأطفال لسوق العمل التصدع العائلي بسبب وفاة أحد الوالدين أو الطلاق، والعادات والتقاليد السلبية وبخاصة في المناطق الريفية التي يتناقلها الأجيال بكونها سلوكات اجتماعية وراثية كعدم الرغبة في تعليم الإناث وتفضيل العمل في المصانع والمشاغل على ذلك، إضافة إلى ذلك زيادة عدد أفراد الأسرة مما يدعوها للبحث عن زيادة في الدخل لتوفير حاجاتهم الأساسية (محمد، 2009) .

♦ العوامل الاقتصادية: إن استمرار الفقر في أجزاء كثيرة من العالم يجبر الأسر على مواصلة إرسال الأطفال إلى العمل (Clark،) ، ويرى صدّيقي وباترينوس (Siddiqi & Patri-nos, 1995) أن هناك العديد من العوامل التي تسهم في دفع الطفل إلى سوق العمل إلا أن الفقر هو السبب الرئيسي لذلك، حيث أنهم مضطرون لتوفير لقمة العيش لأسرهم، وعلى الرغم من أن الأجر الزهيد الذي يتقاضونه إلا أنه يعد أحد مصادر دخل الأسرة.

♦ العوامل الديموغرافية: فقد أوضح ابتكار (Aptekar, 1994) أن الهجرة من الريف إلى المدينة أدت إلى زيادة أعداد السكان فيها، مما أدى إلى نشأة مشكلات قلة فرص العمل والبطالة بين الشباب، مما نتج عنها دفع الأطفال إلى سوق العمل، وممارسة مهن لا تتفق مع مرحلتهم العمرية.ويعد الانفجار السكاني بازدياد معدلات الولادة وانخفاض نسبة الوفيات، والهجرة القسرية في بعض الدول نتيجة الأوضاع السياسية أو الكوارث الطبيعية أو المجاعات، سبباً في تزايد نسب القوى العاملة من الأطفال (محمد، 2009) .

♦ العامل التعليمي: أكدت العديد من الدراسات على الارتباط الوثيق بين المنظمة التعليمية وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال، فقد ذكرت دبدوب (2001) أن صعوبة المناهج الدراسية وقلة النشاطات الرياضية والاجتماعية التي تنمي مواهب الأطفال، وافتقار المعلمين للطرائق والاستراتيجيات الحديثة في التعليم والعنف الذي يتلقاه الطالب من المعلم يؤدي به إلى الهروب من المدرسة لا بل وكرهه لها.وأشار محمد (2009) إلى أن التسرب من التعليم يعود إلى عدة عوامل داخلية وخارجية: كصعوبة أو كبر حجم المناهج وطرائق التدريس الجامدة التي تغفل الفروق الفردية بين التلاميذ، وضعف الإمكانات الواجب توفيرها للتعليم في المرحلة الأساسية لتحقيق الأهداف المرجوة.أما العوامل الخارجية فتتمثل في ضعف الإمكانات الاقتصادية للأسرة وعدم قدرتها على توفير المتطلبات المادية للتعليم، كأسعار الكتب والملابس المدرسية.

♦ الأسباب القانونية: يعد القانون عاملاً مساعداً في ارتفاع نسبة عمالة الأطفال عند غياب التنفيذ الصحيح لقوانين عمالة الأطفال، وعدم تنفيذ العقوبات بأصحاب العمل الذين يستغلون الأطفال في إنجاز أعمالهم، إضافة إلى الأسباب الثقافية المجتمعية التي تشجع عمل الأطفال وغياب نظام ضمان اجتماعي شامل لهذه الفئة المستهدفة (محمد، 2009) .

أما الآثار السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال فيمكن إجمالها بالآتي:

♦ من الناحية الجسمية والصحية: يصاب كثير من الأطفال العاملين بأمراض مزمنة جرّاء العمل في أجواء غير صحية يتعرضون خلالها للروائح الكيماوية المختلفة والغبار، وبخاصة العاملون في المجال الزراعي التي تؤثر على الجهاز التنفسي لديهم،

كما يتعرضون للمخاطر والتشوهات كما هو في مجال العمل بالحدادة والنجارة (مرسي، 2001) ، بالإضافة إلى تعرضهم للضوضاء الشديدة كما في الأعمال الميكانيكية والحرارة العالية والإضاءة الضعيفة، مما يؤدي إلى ضعف البصر وقلة التركيز، كما يقوم الأطفال بأعمال لا تتلاءم وطبيعة قدراتهم الجسمية مما يؤدي إلى عرقلة مسار نموهم الطبيعي (حسان وآخرون، 2007) .

♦ من الناحية التعليمية: عند خروج الطفل لسوق العمل وهو في مقتبل العمر فإنه بذلك يبتعد عن مجال التعليم، مما يؤثر على ملكاته العقلية، فضلاً عن عدم قدرته على تفهم أسرار عمله مستقبلاً، لأن العلم هو الطريق الفعال لتحقيق التقدم وتنمية الموارد الاقتصادية (مرسي، 2001) .وقد أكد عسيري (2005) في هذا المجال تفشي الجهل والأمية والتخلف الذي تسببه عمالة الأطفال فمن الطبيعي أن نجد الأطفال العاملين متدني التحصيل.

♦ من الناحية الخلقية والأمنية: يؤدي العمل في سن مبكرة لدى الأطفال بانتهاج السلوكيات الضارة كالتدخين، وتداول الألفاظ البذيئة، والتمرد على قيم الأسرة في سن مبكرة، وإحساسه بالكراهية للآخرين نتيجة الحرمان، وتناول المخدرات والإتجار بها، والسرقة، والانحراف والشذوذ الجنسي (حسان وآخرون، 2007) .

♦ من الناحية النفسية: إن تعرض الطفل العامل للعقاب النفسي والجسدي من أرباب العمل يجعله يشعر بالدونية، مما يؤثر على نفسيته، والتي قد يعقبها تعلّمه لمختلف أنواع الجرائم نتيجة اختلاطه برفاق السوء وأصحاب السوابق (حسان وآخرون، 2007) .وقد ذكر عسيري (2005) مجموعة من المشكلات النفسية والتي قد تصيب الأطفال جرّاء عملهم في سن مبكرة كتبلد الإحساس وانعدام العاطفة والميل إلى الحقد والكره للمجتمع الذي حرمهم طفولتهم، كما ينشأ لديهم عدم الثقة بالآخرين نتيجة تعرضهم للقسوة في التعامل.

♦ من ناحية العلاقات الأسرية: إن خروج الطفل العامل منذ الصباح الباكر لقضاء ساعات طويلة في العمل دون رقابة من الكبار والعودة في ساعات متأخرة سيؤدي إلى ضعف العلاقة بينه وبين أسرته، كما أن تقاضيه أجراً يجعله مستقلاً بنفسه بعض الشيء.هذا فضلاً عن حرمانه من طفولته والمتابعة الأسرية من مختلف النواحي الصحية والجسمية والتعليمية والاجتماعية وغيرها (حسان وآخرون، 2007) .

مشكلة الدراسة:

يعاني الأردن من أزمة تتمثل في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال كما أكدتها دراسة كل من عبود (1997) ومرقه (1998) .حيث تعد ظاهرة اجتماعية ملحوظة في المجتمع الأردني ولا سيما أنها في ازدياد نتيجة الهجرة القسرية وارتفاع تكاليف الحياة المعيشية، وما تعانيه الإنسانية من ضياع الطفولة نتيجة المبالغة في التدليل والإباحة وانعدام الضوابط في التربية (النحلاوي، 1979)، حيث توصلت نتائج مسح «الشباب الأردنيون: حياتهم وآراؤهم» عام (2002) والذي أجرته اليونيسيف ودائرة الإحصاءات العامة أن (5.5 %) من الأطفال والذين هم ما بين (10 – 14) سنه هم من العاملون، كما بينت نتائج المسح الوطني لعمالة الأطفال لعام (2007) بوجود (32676) طفلا عاملاً (جريدة الدستور، 2014) .مما يفرض على رب الأسرة ابتعاث أبنائه الأطفال منهم إلى سوق العمل ليمتهن حرفة تعود عليه بالدخل المادي متجاهلاً بذلك مستقبله التعليمي وحقه في العيش بكرامة وعفة كباقي الأطفال.

وقد نبعت مشكلة الدراسة من خلال ما لاحظه الباحثان من انتشار وتفاقم في ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني بالتحديد محافظة المفرق، ممن يعملون في أعمال مختلفة لتحصيل قُوتهم كالورش الميكانيكية، والتجوال في الطرقات العامة بين السيارات لتسويق المنتوجات المختلفة، وفي أعمال الحدادة، النجارة، وفي الأسواق التجارية، وفي البيوت، المزارع، وغيرها من الأعمال التي تتم في ظروف جويه مختلفة وصعبة، وما يترتب على عملهم هذا من آثار سلبية نفسية ونمائية وصحية نتيجة تعرضهم لكثير من أنواع الاستغلال التي تهتز لها الأبدان وجعاً كما جاء في دراسة كل من (درويش، 2001 ؛ الشياب، 2006) .ولما لمادة التربية الوطنية والمدنية –كونها أحد فروع الدراسات الاجتماعية – من دور في الحد من انتشار هذه الظاهرة المجتمعية بإلقائها الضوء على الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تؤثر على المجتمع، ومن دورها الرائد في توعية النشء لمخاطر المشكلات الاجتماعية الحاضرة والمستقبلية، فإن لمعلمي الدراسات الاجتماعية دوراً مهماً في تبصير الطلبة بقضايا الإنسان والجماعة، للوقوف على أهم المشكلات التي تواجههم سواء العالمية أم المحلية والعمل على إيجاد الحلول الممكنة للقضاء على تلك المشكلات، وتنمية الوعي لديهم بأسباب ونتائج تلك المشكلات، وهم قادرون من واقع خبرتهم في تحديد الأسباب التي تؤدي إلى عمالة الأطفال في مجتمعاتهم المحلية، ونظراً لعدم وجود دراسة بحثت تحديداً في أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في محافظة المفرق من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية حسب علم الباحثين، فقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة الأسباب لانتشار ظاهرة عمالة الأطفال في محافظة المفرق من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية.

أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- السؤال الأول: – ما أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية في مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق؟
- السؤال الثاني: – هل تختلف درجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية باختلاف متغير الجنس؟
- السؤال الثالث: – هل تختلف درجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية باختلاف متغير مديرية التربية؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة التعرّف إلى أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في المفرق من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية ودرجة اختلاف أهمية الأسباب باختلاف متغيري: الجنس، ومديرية التربية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- ما قد تقدمه من تشخيص واقعي لأسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في محافظة المفرق.
- من المتوقع أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة واضعو المناهج والكتب المدرسية للعمل على تطوير كتب التربية الوطنية والمدنية وتلافي جوانب القصور فيها وسد الثغرات إن وجدت فيما يتعلق بظاهرة عمالة الأطفال.
- وقد تفيد هذه الدراسة الباحثين في بناء أدوات قياس درجة انتشار ظاهرة عمالة الأطفال.
- تأتي أهمية الدراسة بما قد تقدمه من توصيات تهدف إلى الحد من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في محافظة المفرق، قد يستفيد منها أولياء الأمور وإدارة المدارس ومديرية التنمية الاجتماعية.

حدود الدراسة ومحدداتها:

اقتصرت هذه الدراسة على المحددات الآتية:

- الحدود البشرية والمكانية: اقتصرت عينة هذه الدراسة على معلمي الدراسات الاجتماعية التابعين لوزارة التربية والتعليم والذين يدرسون مبحث التربية الوطنية والمدنية المقرر من وزارة التربية والتعليم في الأردن من الصف السادس وحتى الصف العاشر الأساسي في مديرية تربية قصبة المفرق ومديرية تربية البادية الشمالية الغربية ومديرية تربية البادية الشمالية الشرقية.
- الحدود الزمانية: أجريت الدراسة خلال الفصل الأول من العام الدراسي 2014/ 2015 م.
- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على الكشف عن أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية.
- الأداة: استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وهي من إعداد الباحثين، لذا فإن صدق النتائج وإمكانية تعميمها يعتمد على مدى صدق أداة الدراسة وثباتها.

التعريفات الإجرائية

اشتملت الدراسة على عدد من المصطلحات التي تم تعريفها إجرائيا كما يأتي:

◄ **عمالة الأطفال (child labor)** : هي ممارسة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة لأعمال حرة يستهدف من ورائها جمع المال والتي تم رصدها في محافظة المفرق.

◄ **أسباب عمالة الأطفال (The causes of child labor)** : هي مجموعة العوامل الاقتصادية والأسرية والاجتماعية والثقافية التي تدفع الأطفال إلى سوق العمل، وتتحدد أسباب عمالة الأطفال في الدراسة الحالية بفقرات استبانة الدراسة التي أعدت لغرض قياس أسباب عمالة الأطفال في محافظة المفرق.

◄ **معلمو الدراسات الاجتماعية (Social studies teachers)** : هم المعلمون والمعلمات التابعون لوزارة التربية والتعليم والذين يدرسون مباحث (الجغرافيا، التاريخ، والتربية الوطنية والمدنية) في المدارس التابعة لمديرية التربية والتعليم في قصبة المفرق، ومديرية تربية البادية الشمالية الغربية، ومديرية تربية البادية الشمالية الشرقية، في محافظة المفرق للعام الدراسي (2014/ 2015).

الدراسات السابقة

في مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع أسباب عمالة الأطفال نجد فيها التنوع من حيث القِدم والحداثة، مما يدلل على أهمية الموضوع، والذي يمثل نقطة بحث مهمة، يجب الوقوف عندها ودراستها بجدية وموضوعية.ومنها:

دراسة درويش (**2001**) التي هدفت التعرف إلى العلاقة بين عمالة الأطفال وعملية النماء (الاجتماعي، والنفسي، والجسمي) للأطفال العاملين والمقارنة في عملية النماء بين الأطفال العاملين وغير العاملين، إضافة إلى التعرف إلى أهم الآثار الناتجة عن عمل الأطفال.ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثة استبانة لجمع المعلومات، وقد طبقت على عينة مكونة من (400) طفل منهم (200) طفل عامل و (200) طفل غير عامل في محافظة الزرقاء، وقد أظهرت النتائج أن أغلب آباء الأطفال العاملين كانوا نشيطين اقتصادياً بنسبة (66 %) ، بينما كانت أغلب الأمهات ربات بيوت بنسبة (90 %) ، كما بينت النتائج أن الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر متماسكة وطبيعية لا تعاني من أية مشاكل (تفكك وطلاق ووفاة أحد الوالدين) بنسبة (68 %) ، كما وبينت انخفاض عدد الأفراد العاملين في أسرة الطفل العامل مع ارتفاع في نسبة الإعالة.

وأجرى أبو حوسه (**2002**) دراسة هدفت التعرف إلى خصائص الأطفال العاملين والوضع الاقتصادي والاجتماعي لأسرهم في مدينة عمان، والكشف عن الظروف التي دفعتهم لترك المدرسة والخروج للعمل، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهج المسح الاجتماعي، حيث تكونت عينة الدراسة من (150) طفلاً من مدينة عمّان، ومن أهم النتائج التي كشفت عنها الدراسة: أن نسبة الأطفال العاملين تزداد بازدياد أعمارهم، كما أن معظمهم من ذوي المستوى المتدني في الدراسة، كما بينت النتائج أن تدني المستوى التعليمي لأولياء أمورهم وسوء الوضع الاقتصادي للأسرة يساهم في دفع الأطفال نحو البحث عن فرص عمل.

وقام الشامي وأبو عطية (**2002**) بدراسة هدفت التعرف إلى ظاهرة عمالة الأطفال والآثار المترتبة عليها ولتحقيق هذا الهدف

قام الباحثان بتطوير استبانة تضمنت (45) سؤالاً، حيث طبقت على عينة مكونة من (798) طفلاً في فلسطين.وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين حجم الأسرة وانضمام أطفالها لسوق العمل، كما بينت وجود علاقة قوية بين دخل الأسرة وعمالة الأطفال، كما وأشارت إلى العلاقة القوية بين تسرب الأطفال من المدارس وانضمامهم لسوق العمل.

في حين أجرى **النجار وشكري (2003)** دراسة هدفت التعرف إلى المحددات الاجتماعية–الاقتصادية المؤثرة في بروز ظاهرة عمالة الأطفال في دولة البحرين، وإلى وضع مؤشرات تصورية للتعامل مع هذه الظاهرة، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان بإعداد أدوات الدراسة المكونة من استبانة وأداة المقابلة، طبقت على عينة مكونة من (135) طفلاً عاملاً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية مستخدمة منهج المسح الاجتماعي.وقد بينت النتائج أن (73،3 %) من الأطفال يزيد عدد أفراد أسرهم عن تسعة أفراد، وأن (23،7 %) منهم الأب والأم على قيد الحياة والأب يعمل، وقد أشارت النتائج إلى أن الأطفال بنسبة (82،9 %) ممن يعملون ويدرسون بنفس الوقت، وأن (48،1 %) من عينة الدراسة قد أعادوا سنوات دراسية (الرسوب) ، كما أشارت النتائج إلى أن (41،1 %) من أفراد الدراسة يواجهون مشكلات مدرسية تتعلق بالدراسة أو بالعلاقة بينهم وبين زملائهم وأساتذتهم وقلة الإمكانيات.

وقام **ديفي وروي (Devi & Roy, 2008)** بدراسة هدفت التعرف إلى مدى انتشار عمالة الأطفال بين أطفال المدارس في المناطق الريفية والحضرية، كما هدفت دراسة لمعرفة العوامل المتعلقة بعمالة الأطفال (الأسباب) والمشاكل التي تواجههم، واستخدم الباحثان الاستبانة أداة جمع المعلومات، حيث تم تطبيقها على عينة مكونة من (750) طفلاً في بونديشيري.وكان من أهم نتائج الدراسة: أن أغلب أسر الأطفال العاملين ذوي طبقة متدنية اجتماعياً واقتصادياً، وأن الأطفال العاملين يقضون وقتاً أقل في الدراسة مقارنة بغير العاملين منهم.

كما أجرت **هاشم (2010)** دراسة هدفت إلى البحث العام في موضوع عمالة الأطفال في فلسطين والأحداث من حيث الواقع الفعلي، والبحث في الجانب القانوني في النصوص التي تحمي الطفل بشكل عام والطفل العامل بشكل خاص، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإعداد استبيان بهدف استقصاء المعلومات من العامل وصاحب العمل في قطاعات العمل المختلفة بطريقة البحث العام العشوائي من خلال توزيع (100) استمارة.وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن نألدافع الرئيسي لعمل الأطفال هو العامل الاقتصادي، كما أن التعليم يعتبر من العوامل الاجتماعية التي تدفع الطفل للالتحاق بسوق العمل كون التعليم لا يفتح مجالات فورية للعمل، وأن غالبية الأطفال يعملون لدى أسرهم بدون أجر.

وقام **أبو صالح (2010)** بدراسة هدفت إظهار مشكلة عمالة صغار السن، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة تم تطبيقها على عينة مكونة من (159) طفلاً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة من المخيمات المجاورة لمدينة نابلس.ومن أبرز ما توصلت إليه نتائج الدراسة أن غالبية الصغار العاملين هم من الذكور، كما أنه لا يوجد تأثير لمتغير المنطقة «المخيم» على متغير سن الطفل العامل، كما تبيّن أن ما نسبته (41،5 %) هم من الأطفال العاملين الملتحقين بالتعليم، وأن (57،2 %) منهم لا يقل عدد أفراد أسرته عن ثمانية، إضافة إلى أن متغير دخل رب الأسرة كان له الأثر البالغ في إرسال الطفل لسوق العمل حيث أن الدخل لا يغطي سوى (33،2 %) من متوسط الإنفاق الشهري للأسرة.

كما قام **الرميح (2011)** بدراسة للكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والأسرية للأطفال العاملين والأسباب والدوافع وراء نزولهم للعمل في سن مبكرة، ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد صحيفة مقابلة اشتملت على (26) سؤالاً، وتم تطبيقها على عينة مكونة من (100) طفل تم اختيارهم بالطريقة الحصصية في المملكة العربية السعودية في منطقة القصيم.وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى النسب للأطفال العاملين هم ممن يعيشون في أسر كبيرة الحجم تصل لـ (8) أفراد فأكثر، ومن الذين يسكنون بالإيجار، كما أن البيئة الأسرية التي يعيشون بها تتسم بتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي إلا أنها مكتملة البناء أي لا يعانون أي تفكك أسري إلا نسبة ضئيلة تعيش مع أحد الوالدين لأسباب الطلاق أو الوفاة.

في حين أجرى **محافظة (2011)** دراسة هدفت التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والصحية للأطفال العاملين في الأردن، والتعرف إلى الأسباب التي دفعت بهؤلاء الأطفال للانخراط في سوق العمل مبكراً وترك المدرسة، ولتحقيق هذا الهدف طور الباحث أداة مكونة من خمسة محاور موزعة على (46) فقرة، حيث طبقت على عينة مكونة من (81) طفلاً يعملون في المحافظات التالية: عمان، اربد، الزرقاء، مأدبا، المفرق، البلقاء، وقد أظهرت النتائج أن أهم أسباب عمالة الأطفال: مساعدة الأسرة مادياً، ضعف مستوى التحصيل الدراسي، سوء معاملة المدرسين والإداريين، ضغط الأسرة، الرغبة في تعلم مهنة.

وفي دراسة **سليمان (2011)** التي أجرتها بهدف التعرف إلى ظاهرة عمالة الأطفال والأسباب التي تدفعهم للعمل، والتعرف إلى المشكلات المترتبة على خروج الأطفال للعمل، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثة دليل مقابلة مع أصحاب العمل، ودليل مقابلة مع الخبراء المسؤولين في المجلس الولائي لرعاية الطفولة، واستمارة استبيان خاصة بالأطفال العاملين، حيث طبقت على (80) طفلاً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية مستخدمة منهج المسح الاجتماعي بولاية نهر النيل بالسودان.وقد أظهرت النتائج أن النسبة الأعلى من الأطفال العاملين هم من الذكور، وأن السبب الرئيسي في الالتحاق بسوق العمل هو الحاجة المادية.

وهدفت دراسة **الخوالدة وحسين (2012)** التعرف إلى الأسباب التربوية والاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال في الأردن والآثار السلبية الناجمة عنها، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء استبانة مكونة من (52) فقرة، حيث تم تطبيقها على عينة مكونة من (333) طفل تم اختيارهم بالطريقة العشوائية في الأردن. من أبرز نتائج الدراسة أن مجالات أسباب ظاهرة عمالة الأطفال جاءت بمستوى متوسط، أما مستوى الآثار السلبية الناجمة عنها

كان بشكل عام مرتفعاً، كما أوضحت النتائج وجود فروق بين متوسطات إجابات الأطفال العاملين فكانت لصالح العاملين في الحدادة والنجارة، ولصالح سكان الغور.

كما أجرى الزبون (**2013**) دراسة هدفت التعرف إلى درجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة مكونة من خمسة محاور، حيث تم تطبيقها على عينة مكونة من (200) طفل عامل تم اختيارهم بالطريقة القصدية الغرضية في محافظات إقليم شمال الأردن.وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة التأثيرات الاجتماعية الكلية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظات الدراسة جاءت بدرجة متوسطة.

يُلاحظ من خلال مراجعة الدراسات السابقة أنها تتشابه مع الدراسة الحالية في أن محور موضوعها هو ظاهرة عمالة الأطفال.كما تتشابه مع دراسة كل من (درويش، 2001) ، (أبو حوسه، 2002) ، (محافظة، 2011) ، (الخوالدة وحسين، 2012) ، و (الزبون، 2013) في مكان إجراء الدراسة (الأردن) ، وتحديداً تشابهت مع دراسة كل من (محافظة، 2011) ، و (الزبون، 2013) في مكان إجراء الدراسة كمحافظة، وهي محافظة المفرق.إلا أنها اختلفت مع بعض الدراسات السابقة في المحافظة التي أجريت بها الدراسة الحالية وهي محافظة المفرق، حيث أن الدراسات التي أجريت في الأردن بمحافظات مختلفة كدراسة كل من (درويش، 2001) التي تم إجراؤها في محافظة الزرقاء، ودراسة (أبو حوسه، 2002) في العاصمة عمّان، كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أن تلك الدراسات استخدمت الاستبانة الموزعة على الطفل العامل بهدف جمع المعلومات عن الأسباب الكامنة لانتشار ظاهرة عمالة الأطفال كدراسة محافظة (2011) ، والخوالدة وحسين (2012) ، أو الطفل وصاحب العمل كدراسة سليمان (2011) ، بينما الدراسة الحالية استخدمت الاستبانة لهدف نفسه والموزعة على معلمي الدراسات الاجتماعية وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة حيث أن الرؤية التربوية لها الأثر البالغ في التعرف على أسباب هذه الظاهرة.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي المسحي لجمع البيانات المتعلقة بأسباب ظاهرة عمالة الأطفال من خلال أداة الدراسة الاستبانة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي الدراسات الاجتماعية التابعين لوزارة التربية والتعليم في مديرية تربية قصبة المفرق، ومديرية تربية البادية الشمالية الغربية، ومديرية تربية البادية الشمالية الشرقية، والبالغ عددهم (474) معلماً ومعلمة، منهم (197) معلماً، و (277) معلمة، وذلك للعام الدراسي 2014 – 2015.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (143) معلماً ومعلمة لمبحث الدراسات الاجتماعية التابعين لوزارة التربية والتعليم في مديرية تربية قصبة المفرق ومديرية تربية البادية الشمالية الغربية ومديرية تربية البادية الشمالية الشرقية في محافظة المفرق منهم (60) معلماً و (83) معلمة، شكلوا ما نسبته (30.2 %) من حجم مجتمع الدراسة من معلمي الدراسات الاجتماعية، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية العنقودية الطبقية.حيث تم اعتبار المدارس التي يعمل بها المعلمون في مجتمع الدراسة عناقيد باعتبار المدرسة وحدة واحدة (عنقود) ، وتم تقسيم المدارس إلى طبقتين حسب متغير الجنس (ذكور، إناث) ، وثلاث طبقات حسب متغير المديرية (مديرية تربية قصبة المفرق، مديرية تربية البادية الشمالية الغربية، مديرية تربية البادية الشمالية الشرقية) وبالتالي تم اختيار المدارس الداخلة في عينة الدراسة بالطريقة العنقودية، ومن ثم اختير من كل مدرسة داخلة في العينة عينة المعلمة طبقياً وفقاً لجنسهم (ذكور وإناث) ووفقاً للمديرية التابعين لها، والجدول (1) يوضح حجم مجتمع وأعداد المعلمين في عينة الدراسة وفق الاختيار بالطريقة العشوائية العنقودية الطبقية.

الجدول) 1)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وعينتها من معلمي الدراسات الاجتماعية

المديرية	المجتمع			العينة		
	ذكور	إناث	المجموع	عينة الدراسة من الذكور	عينة الدراسة من الإناث	المجموع
قصبة المفرق	60	99	159	18	30	48
البادية الغربية	72	93	165	22	28	50
البادية الشرقية	65	85	150	20	25	45
المجموع	197	277	474	60	83	143

أداة الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة المتعلق بالكشف عن أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية بمحافظة المفرق، تم إعداد استبانة تقيس أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، حيث تضمنت الاستبانة مجموعة من الفقرات التي تشير إلى أهم أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال كما وردت في الأدب النظري والدراسات السابقة، ذات العلاقة بموضوع ظاهرة عمالة الأطفال، وفي ضوء ذلك قام الباحثان ببناء الأداة والمكونة من (41) فقرة.

دلالات صدق وثبات أداة الدراسة:

تم استخراج دلالات صدق وثبات أداة الدراسة قبل تطبيقها على عينة الدراسة الأصلية كما يلي:

- **صدق أداة الدراسة:**

تم التأكد من صدق أداة الدراسة بطريقتين: الأولى قبل التطبيق وتمثلت في صدق المحكمين، والثانية بعد التطبيق على عينة استطلاعية وتمثلت في صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

- الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين) :

للتأكد من صدق أداة الدراسة، تم التحقق من الصدق الظاهري للاستبانة، وذلك بعرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة والبالغ عددهم (11) من أعضاء هيئة التدريس في جامعة آل البيت وجامعة اليرموك وأصحاب الخبرة في وزارة التربية والتعليم، حيث طلب منهم إبداء آرائهم حول صحة الأداة ودقتها من حيث مناسبة الفقرات لقياس أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، ومدى وضوح الفقرات، وسلامتها اللغوية، وكذلك ذكر أي تعديلات مقترحة، واقتراح فقرات يرونها ضرورية وحذف الفقرات غير الضرورية.وبعد إعادة الاستبانة تم الأخذ بجميع التعديلات والملاحظات المقترحة التي أوردها المحكمون في توصياتهم، وتمثلت التعديلات في إعادة الصياغة اللغوية لبعض الفقرات وإضافة (3) فقرات جديدة ليصبح عدد فقرات الأداة بعد التحكيم (44) فقرة، وقد صممت الاستجابة عن الأداة وفق مقياس ليكرت Lekert الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) .

- صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

بهدف التأكد من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة بعد الانتهاء من إجراءات التحكيم، تم تطبيقها على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، اشتملت على (30) معلماً ومعلمة للدراسات الاجتماعية بمحافظة المفرق، ومن ثم استخراج معاملات صدق الاتساق بحساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين كل فقرة من الفقرات مع الدرجة الكلية للأداة، لإظهار مدى اتساق الفقرات في قياس أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، وقد بلغت قيم معاملات الارتباط كما في الجدول 2 (.

الجدول (2)

قيم معاملات الارتباط لدرجة كل فقرة من الفقرات مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.665**	12	0.737**	23	0.711**	34	0.624**
2	0.700**	13	0.706**	24	0.797**	35	0.625**
3	0.819**	14	0.745**	25	0.619**	36	0.803**
4	0.621**	15	0.667**	26	0.671**	37	0.863**
5	0.683**	16	0.710**	27	0.606**	38	0.573**
6	0.541**	17	0.654**	28	0.664**	39	0.526**
7	0.837**	18	0.789**	29	0.817**	40	0.652**
8	0.781**	19	0.648**	30	0.669**	41	0.773**
9	0.748**	20	0.774**	31	0.746**	42	0.608**
10	0.689**	21	0.691**	32	0.791**	43	0.562**
11	0.687**	22	0.736**	33	0.701**	44	0.803**

** دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.01$) .

تشير النتائج في الجدول (2) إلى أن قيم معاملات الارتباط لكل فقرة من الفقرات مع الدرجة الكلية للأداة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.01$) ، وتراوحت قيمها بين ($0.526 - 0.863$) ، مما يشيرُ إلى أن جميع تلك الفقرات تتفق في قياس مفهوم أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، وبالتالي لم يتم حذف أية فقرة من فقرات الاستبانة في ضوء نتائج الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.

- **ثبات أداة الدراسة**

تم حساب ثبات أداة الدراسة بطريقتين الأولى "التطبيق وإعادة التطبيق" (Test - retest) بفارق زمني بلغ (15) يوماً بين التطبيقين على العينة الاستطلاعية المكونة من (30) معلماً ومعلمة للدراسات الاجتماعية بمحافظة المفرق، والطريقة الثانية هي حساب معامل الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) ، وقد بلغ معامل الارتباط "بيرسون" للثبات بطريقة إعادة التطبيق (0.893) ، كما بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) بطريقة الاتساق الداخلي (0.935) ، وهي قيم مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة الحالية، ومن هنا يمكن اعتبار أداة الدراسة تتسم بالثبات العالي، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق الاستبانة يمكن الوثوق بصحتها واعتمادها.

ولأغراض الحكم على درجة أهمية أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية، وفقاً لفئات المقياس الخماسي المستخدم في الإجابة عن فقرات أداة الدراسة، تم تصنيف استجابات المعلمين إلى ثلاثة مستويات (مرتفع، متوسط، منخفض) ، من خلال استخدام معادلة المدى الآتية:

- المدى = أكبر قيمة لفئات الإجابة – أصغر قيمة لفئات الإجابة
- المدى = $5 - 1 = 4$
- طول الفئة= المدى ÷ عدد المستويات (مرتفع، متوسط، منخفض)

وبالتالي يكون طول الفئة= $4 \div 3 = 1.33$

وهكذا تصبح الأوزان للحكم على درجة أهمية أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية على النحو الآتي:

- المتوسط الحسابي بين (1.00 – أقل من 2.33) تعني

أن درجة أهمية أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية منخفضة.

- المتوسط الحسابي بين (2.33 – أقل من 3.67) تعني أن درجة أهمية أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية متوسطة.

- المتوسط الحسابي بين (3.67 – 5.00) تعني أن درجة أهمية أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية مرتفعة.

متغيرات الدراسة

♦ أولاً: المتغيرات (المستقلة) التصنيفية: وهي المتغيرات التي تم من خلالها الكشف عن الفروق في تقديرات المعلمين لأسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، وتتكون من:

- الجنس، وله مستويان: (ذكر، أنثى) .

- مديرية التربية والتعليم، وتشمل ثلاثة مستويات: (مديرية تربية قصبة المفرق، مديرية تربية البادية الشمالية الغربية، مديرية تربية البادية الشمالية الشرقية) .

♦ ثانيًا: المتغير التابع:

- تقديرات معلمي الدراسات الاجتماعية لأسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن.

المعالجة الإحصائية:

تم إجراء المعالجات الإحصائية ذات الصلة بأسئلة الدراسة بالاعتماد على الأساليب الآتية:

- ستخدام مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Sta-tistic) من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الأول المتعلق بالكشف عن أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية.

- ستخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة (Indepen-dent Samples T - test) للكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات المعلمين لأسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن، تبعاً لمتغير الجنس.

- استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، للكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات المعلمين لأسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن، تبعاً لمتغير مديرية التربية والتعليم.

إجراءات الدراسة

- الرجوع إلى الأدب التربوي والدراسات السابقة للاطلاع على كيفية إعداد أداة الاستبانة المتعلقة بموضوع ظاهرة عمالة الأطفال.
- القيام بإعداد الاستبانة بصورتها الأولية.
- التأكد من صدق الأداة بعرضها على محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص وإجراء التعديلات في ضوء ما يلزم.
- أخذ موافقة مديرية التربية والتعليم بمحافظة المفرق لتوزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة.
- التأكد من ثبات الأداة من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية.
- القيام بتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة.
- جمع البيانات المتضمنة في أداة الدراسة وتفريغها.
- القيام بعملية التحليل الإحصائي للبيانات.
- التوصل إلى النتائج ومناقشتها
- الخروج بالتوصيات في ضوء النتائج.

نتائج الدراسة ومناقشتها

◄ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول **" ما أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية في مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق؟ "**

وللإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري والترتيب لتقديرات معلمي الدراسات الاجتماعية، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (3) .

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات معلمي الدراسات الاجتماعية لأسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن، مرتبة تنازلياً

الترتيب	الرقم	أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	41	التراخي في تطبيق القوانين التي تمنع عمل الأطفال	4.65	0.78	مرتفعة
2	14	غياب دور الأسر في توفير الحماية والرعاية للطفل تساعد في لجوء الطفل لسوق العمل	4.56	0.50	مرتفعة
3	1	انخفاض مستوى دخل الأسرة يجبر الطفل على الالتحاق بسوق العمل	4.46	0.68	مرتفعة
4	29	غلاء المعيشة والارتفاع المتكرر للأسعار يساعد على نمو ظاهرة عمالة الأطفال	4.45	0.63	مرتفعة
5	37	ضعف الوازع الديني لدى الأسرة يسهم في ارتفاع نسبة العمالة بين الأطفال	4.41	0.62	مرتفعة
6	39	الفراغ في العطل الصيفية يتيح فرص العمل لدى الأطفال	4.39	0.59	مرتفعة
6	33	الطلاق بين الأبوين	4.39	0.61	مرتفعة
8	12	تسرب الأطفال من المدرسة بدون مبررات وعدم الرغبة في الانتظام بالمدرسة توجههم إلى سوق العمل	4.34	0.77	مرتفعة

الترتيب	الرقم	أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
9	32	عدم اهتمام الأسرة باختيار أصدقاء أبنائهم	4.18	0.73	مرتفعة
10	38	غياب دور وسائل الإعلام في التنويه لمخاطر عمالة الأطفال	4.17	0.71	مرتفعة
11	11	كثرة عدد أفراد الأسرة تعمل على التحاق الطفل بسوق العمل	4.16	0.89	مرتفعة
12	26	فقدان الوالدين أو أحدهما (الوفاة) دفع بالطفل للعمل	4.15	0.82	مرتفعة
13	2	عدم حصول الطفل على فرصة تعليمية تدفعه للعمل	4.06	0.92	مرتفعة
14	5	ضعف الدور الرقابي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية يساعد في ازدياد نسبة عمالة الأطفال	4.02	0.89	مرتفعة
15	8	التفكك الأسري الذي تعانيه أسرة الطفل العامل يدفعه لسوق العمل	3.88	1.14	مرتفعة
16	31	ضعف التواصل بين البيت والمدرسة يسهم في إهمال الطفل ولجوؤه لسوق العمل	3.87	0.98	مرتفعة
17	16	الحروب التي يتعرض لها البلد والهجرات القسرية تجبر الطفل على العمل	3.85	1.18	مرتفعة
18	19	وجود أب لديه إعاقة تحول دون قدرته على العمل تدفع بأبنائه الأطفال منهم للعمل	3.80	1.07	مرتفعة
19	43	وجود أفراد ذوي احتياجات خاصة داخل الأسرة تلقي بالأصحاء منهم لسوق العمل	3.72	0.92	مرتفعة
20	24	مصاحبة رفاق السوء (الشللية) وتشجيعه على العمل	3.51	1.18	متوسطة
21	15	الهجرة من الريف إلى المدينة وحدوث تغير في الأنماط الاستهلاكية (الاقتصادية) يسهم في عمالة الأطفال	3.33	1.17	متوسطة
22	34	الزواج الثاني أو المتعدد للأب	3.32	1.19	متوسطة
23	17	الوراثة المهنية (تعلم الطفل مهنة أبيه)	3.27	1.13	متوسطة
24	23	ضعف الإرشاد والتوجيه للطفل وأسرته بالآثار السلبية للطفل العامل	3.18	1.11	متوسطة
25	40	تشجيع أرباب العمل أنفسهم بزيادة أجور الأطفال للبقاء في العمل	3.15	1.11	متوسطة
26	42	هجرة أصحاب التخصصات بسبب طغيان القيم المادية جذب الأطفال لسوق العمل	3.12	1.17	متوسطة
27	35	ارتفاع أجور السكن مما يدعو لزيادة الدخل بتشغيل الأطفال	3.10	1.19	متوسطة
28	21	حاجة الطفل للمال لشراء احتياجاته تدفعه للعمالة	3.05	1.07	متوسطة
29	30	غياب الأب المتكرر عن الأسرة كالسفر أو ما شابه ذلك يزج بالطفل للعمل	3.03	1.18	متوسطة
30	22	اعتقاد الأهل بأن عمل الطفل جزء من تنشئته الاجتماعية	2.84	1.14	متوسطة
31	7	رغبة الأهل في دفع أطفالهم لسوق العمل	2.78	1.01	متوسطة
31	44	الخلافات المستمرة بين أفراد الأسرة سبب في توجه الطفل إلى سوق العمل	2.78	1.02	متوسطة
33	4	ارتفاع نسبة البطالة بين الراشدين في المجتمع تتيح الفرصة أمام الطفل للعمل	2.76	1.19	متوسطة
34	18	ارتفاع معدلات النمو السكاني أدى إلى ازدياد نسبة ظاهرة عمالة الأطفال	2.59	1.18	متوسطة
35	27	شعور الطفل بمسؤوليته تجاه أسرته تدفعه للعمل	2.58	1.10	متوسطة
36	36	اعتقاد الطفل باكتسابه حرفه مستقبلية	2.57	1.15	متوسطة
37	3	تدني المستوى الثقافي لأفراد الأسرة سبب في تنامي ظاهرة عمالة الأطفال	2.55	1.12	متوسطة
38	10	صعوبة المناهج الدراسية وفقاً لقدرات الطفل العقلية قد تدفع الطفل لسوق العمل	2.52	1.17	متوسطة
39	6	المعاملة القاسية للأطفال من قبل الأهل مما يدفعهم لسوق العمل	2.35	1.04	متوسطة
40	28	رغبة الأطفال بالعمل لتعويض مشاعر الحرمان	2.32	1.03	منخفضة
41	9	رغبة الطفل في العمل من أجل الاعتماد على نفسه	2.31	0.97	منخفضة
42	20	وجود إعاقة في الطفل نفسه تدفعه للعمالة	2.21	0.90	منخفضة
43	25	تقليد الآخرين من الأطفال العاملين	2.16	0.98	منخفضة
44	13	العنف ضد التلاميذ (العنف المدرسي) سبب في التسرب من المدرسة واللجوء للعمل في الأسواق	2.06	0.87	منخفضة
		الأداة (الكلي)	3.39	0.24	متوسطة

توضّح النتائج في الجدول (3) أن تقديرات معلمي الدراسات الاجتماعية في محافظة المفرق لأسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، جاءت بشكل عام (الكلي) ضمن درجة الأهمية المتوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم (3.39) وانحراف معياري (0.24) ، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الخوالدة وحسين (2012) التي أظهرت أن أسباب ظاهرة عمالة الأطفال جاءت بمستوى متوسط.

وبالنسبة للفقرات فقد تراوحت تقديرات المعلمين لأهمية أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال الواردة في فقرات الاستبانة ما بين درجة الأهمية المرتفعة والمنخفضة، حيث جاءت (19) فقرة ضمن درجة الأهمية المرتفعة، و (20) فقرة ضمن درجة الأهمية المتوسطة، في حين كان هناك (5) فقرات ضمن درجة الأهمية المنخفضة.

من خلال العرض السابق يُلاحظ أن الأسباب التي جاءت بدرجة أهمية مرتفعة كانت تتوزع في عدة محاور وأن أغلب تلك الأسباب كانت أسباباً تتعلق بالأسرة، حيث أشارت النتائج إلى الأهمية المرتفعة للعوامل التالية المرتبطة بالأسرة في دفع الأطفال إلى سوق العمل، وهي: غياب دور الأسر في توفير الحماية والرعاية للطفل.وضعف الوازع الديني لدى الأسرة.وانخفاض مستوى دخل الأسرة.والطلاق بين الأبوين.وعدم اهتمام الأسرة باختيار أصدقاء أبنائهم.وكثرة عدد أفراد الأسرة.وفقدان الوالدين أو أحدهما (الوفاة) .والتفكك الأسري الذي تعانيه أسرة الطفل العامل.وضعف التواصل بين البيت والمدرسة يسهم في إهمال الطفل ولجوئه لسوق العمل.ووجود أب لديه إعاقة تحول دون قدرته على العمل.ووجود أفراد ذوي احتياجات خاصة داخل الأسرة تلقي بالأصحاء منهم لسوق العمل.

إن هذه الأسباب تؤكد على الدور المحوري للأسرة كونها المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تضطلع بعملية التنشئة الاجتماعية، وأن الضعف في بنية الأسرة يُعد سبباً في حرمان الطفل للكثير من حقوقه، وتشكل عبئاً عليه تدفعه إلى الانحراف وفي أحسن الأحوال إلى سوق العمل، وبالتالي لا بد من إعادة النظر في السياسات الموجهة للرفع من مستوى الأسرة الأردنية، وعدم الاكتفاء بإصدار التوجيهات والقوانين بل اتخاذ خطوات عملية تسهم في رفع كفاءة الأسرة وخصوصاً رب الأسرة، وأهمية توجه وزارة التنمية الاجتماعية والمجلس الوطني لشؤون الأسرة إلى مساعدة الأسر التي لديها أطفال عاملين في تصويب الخلل لديها، وتوليد الاتجاهات الإيجابية لديها في حماية أبنائها من التوجه إلى سوق العمل وتشجيعه على الاستمرار في الدراسة، فكما يرى سبيتان (2012) فإن الأسرة تعتبر الوحدة الأساسية في المجتمع وحجر الأساس في تفاعل الطفل مع البيئة المحيطة به وتكوين اتجاهاته نحو المجتمع.

وتتفق هذه النتيجة التي أظهرت أهمية الأسباب المتعلقة بالأسرة في دفع الأطفال إلى سوق العمل مع العديد من الدراسات السابقة، حيث تتفق مع دراسة أبو حوسه (2002) التي أظهرت أن تدني المستوى التعليمي لأولياء الأمور وسوء الوضع الاقتصادي للأسرة يسهم في دفع الأطفال نحو البحث عن فرص عمل، ومع نتيجة دراسة الشامي وأبو عطيه (2002) التي أظهرت وجود علاقة قوية بين حجم الأسرة وانضمام أطفالها لسوق العمل ووجود علاقة قوية بين دخل الأسرة وعمالة الأطفال، ومع نتيجة دراسة ديفي وروي (Devi & Roy, 2008) التي أظهرت أن أغلب أسر الأطفال العاملين ذوي طبقة متدنية اجتماعياً واقتصادياً. ومع نتيجة دراسة هاشم (2010) التي توصلت إلى أن الدافع الرئيسي لعمل الأطفال هو العامل الاقتصادي للأسرة، وتتفق كذلك مع نتيجة دراسة أبو صالح (2010) التي أظهرت أن أسر الأطفال العاملين يزيد عن ثمانية، إضافة إلى أن دخل رب الأسرة له الأثر البالغ في إرسال الطفل لسوق العمل، ومع نتيجة الرميح (2011) التي بيّنت أن أعلى النسب للأطفال العاملين يعيشون في أسر كبيرة الحجم تصل لـ (8) أفراد فأكثر، وأن البيئة الأسرية التي يعيشون بها تتسم بتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، كذلك تتفق مع نتيجة دراسة سليمان (2011) التي بينّت أن السبب الرئيسي في التحاق الأطفال بسوق العمل هو الحاجة المادية.

في حين تختلف النتيجة التي أظهرت الأهمية المرتفعة لأسباب فقدان الوالدين أو أحدهما (الوفاة) .والتفكك الأسري الذي تعانيه أسرة الطفل العامل، مع بعض الدراسات السابقة حيث تختلف مع نتيجة دراسة درويش (2001) التي بينت أن الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر متماسكة وطبيعية لا تعاني من أية مشاكل (تفكك وطلاق ووفاة أحد الوالدين) ، كذلك تختلف مع نتيجة دراسة الرميح (2011) التي أشارت إلى أن أسر الأطفال العاملين هي أسر مكتملة البناء لا يعانون أي تفكك أسري.

كما أظهرت النتائج أن العوامل المرتبطة بالمدرسة ودورها التربوي يأتي ثانياً من حيث الأسباب، حيث أشارت النتائج إلى الأهمية المرتفعة للعوامل التالية المرتبطة بالمدرسة والدور التربوي لها، والتي تدفع الأطفال إلى سوق العمل، وهي: تسرب الأطفال من المدرسة بدون مبررات وعدم الرغبة في الانتظام بالمدرسة.والفراغ في العطل الصيفية.وعدم حصول الطفل على فرصة تعليمية.وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم تفعيل النص الدستوري الذي يوجب إلزامية التعليم الأساسي بالصورة المطلوبة، وعدم متابعة الطفل الذي ينقطع عن الدراسة من قبل إدارة المدرسة، وعدم قيام المدرسة بدورها في توفير البيئة التعليمية المشجعة على بقاء الطفل بالمدرسة، وعدم تفعيل خطط وزارة التربية في الأنشطة الصيفية للطلبة، خصوصا أن الأطفال في محافظة المفرق يعيشون في بيئة تتسم بضعف الخدمات والمرافق والأنشطة الترفيهية المخصصة للأطفال كالملاعب، مما يدفعهم إلى التوجه للعمل للقضاء على أوقات فراغهم في العطل المدرسية.وتتفق هذه النتائج مع عدد من الدراسات السابقة، حيث تتفق مع دراسة الشامي وأبو عطية (2002) التي أظهرت العلاقة القوية بين تسرب الأطفال من المدارس وانضمامهم لسوق العمل، ومع نتيجة دراسة النجار وشكري (2003) التي أظهرت أن (41،1 %) من أفراد الدراسة يواجهون مشكلات مدرسية تتعلق بالدراسة أو بالعلاقة بينهم وبين زملائهم وأساتذتهم.ومع دراسة هاشم (2010) التي توصلت إلى أن التعليم يعتبر من العوامل التي تدفع الطفل للالتحاق بسوق العمل.ومع دراسة محافظة (2011) التي أظهرت أن ضعف مستوى التحصيل الدراسي يُعد من أن أهم أسباب عمالة الأطفال.

وبالنسبة لباقي الأسباب التي جاءت ضمن درجة الأهمية

المرتفعة يُلاحظ أن هناك أسباباً تتعلق بدور المؤسسات الحكومية والرقابية في تفعيل القوانين والتشريعات الموجهة لحماية الطفل من التوجه لسوق العمل، حيث أشارت النتائج إلى الأهمية المرتفعة للتراخي في تطبيق القوانين التي تمنع عمل الأطفال، وضعف الدور الرقابي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية في توجه الأطفال نحو سوق العمل، وهذه النتائج قد تُفسّر بقلة الهيئات الرقابية والتنفيذية المخصصة لمحاربة عمالة الأطفال، وضعف التشريعات الموجهة ضد من يقوم بتشغيل الأطفال وسهولة التحايل عليها، حيث أن هناك خللاً واضحاً في تطبيق القوانين سواءً أكانت تلك المتعلقة بمنع عمل الأطفال دون سن (15) سنة أم عمل الأطفال دون سن (18) في الأعمال الخطرة كالعمل في الكراجات، وهذه الأسباب تحتاج إلى معالجة فعلية على أرض الواقع.

كما أظهرت النتائج أن غياب دور وسائل الإعلام في التنويه لمخاطر عمالة الأطفال، من الأسباب المهمة في توجه الأطفال نحو سوق العمل، وهذا يوجب تبني سياسة إعلامية وطنية لمحاربة ظاهرة عمالة الأطفال.كما أظهرت النتائج أن الحروب والهجرات القسرية تجبر الطفل على العمل تعد من الأسباب المهمة في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، وهي من الأسباب المؤقتة المرتبطة بظروف دول الجوار، حيث أن محافظة المفرق تعتبر من أكثر المحافظات التي استقبلت اللاجئين السوريين بالنسبة لعدد سكانها والبنية التحتية فيها، مما أدى إلى عدم توافر فرص العمل لأهالي المحافظة، وبالتالي قلة دخل الأسر الأردنية فيها وتوجه الأطفال فيها نحو سوق العمل لمساعدة أسرهم مادياً.

وبالنسبة للنتائج المتعلقة بأسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن التي جاءت ضمن درجة الأهمية المنخفضة، فكانت معظمها عوامل مرتبطة بالطفل نفسه، وهي: تقليد الآخرين من الأطفال العاملين.ووجود إعاقة في الطفل نفسه.ورغبة الطفل في العمل من أجل الاعتماد على نفسه.ورغبة الأطفال بالعمل لتعويض مشاعر الحرمان.

وهذه النتيجة تختلف مع نتيجة دراسة محافظة (2011) التي أظهرت أن أهم أسباب عمالة الأطفال الرغبة في تعلم مهنة.

◄ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني « **هل تختلف درجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية باختلاف متغير الجنس**؟ »

بهدف الكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات معلمي الدراسات الاجتماعية لدرجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، وفقاً لمتغير الجنس، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على أداة الدراسة التي تقيس أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، وذلك تبعاً لمتغير الجنس ذكر، أنثى) ، كما تم استخدام اختبار «ت» للعينات المستقلة Independent Samples T - test، وكانت النتائج كما في الجدول (4) .

الجدول (4)

نتائج اختبار (Independent Samples T - test) للكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات معلمي الدراسات الاجتماعية لدرجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، تبعًا لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	60	3.46	0.25	3.423	141	*0.001
أنثى	83	3.33	0.22			

* دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير النتائج في الجدول 4 أن الفروق بين تقديرات المعلمين والمعلمات لدرجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، كانت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، إذ بلغت قيمة "T» المحسوبة للفرق (3.423) وهذه القيمة دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .بمعنى أن درجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية تختلف باختلاف متغير الجنس، ومن خلال المتوسطات الحسابية في الجدول السابق نُلاحظ أن الدلالة كانت لصالح المعلمين إذ بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم (3.46) وهو أعلى من المتوسط الحسابي لتقديرات المعلمات، والبالغ (3.33) .وبالتالي فإن معلمي الدراسات الاجتماعية الذكور قد أعطوا أهمية لأسباب ظاهرة عمالة الأطفال بدرجة أعلى من زميلاتهم المعلمات.

وقد يعود السبب في ذلك إلى أن معظم عمالة الأطفال تأتي من الطلاب الذكور المتسربين من المدارس، مما دفع المعلمين إلى إعطاء أهمية أعلى لأسباب عمالة الأطفال مما فعلت المعلمات، وهذا نتيجة لمعايشتهم الواقع، في حين أن البيئة الاجتماعية المحافظة لسكان المفرق لا تتقبل عمالة الإناث من صغار السنّ، كما أنّ فرص العمل المتوافرة في السوق هي في معظمها للذكور. وتنسجم هذه النتيجة مع نتيجة دراسة أبو صالح (2010) التي بيّنت أن غالبية الصغار العاملين في نابلس بفلسطين هم من الأطفال الذكور.

◄ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث « **هل تختلف درجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية باختلاف متغير مديرية التربية**؟ »

بهدف الكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات معلمي الدراسات الاجتماعية لدرجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، تبعاً لاختلاف مديرية التربية التي يعملون فيها، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على أداة الدراسة التي تقيس أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، وفقاً للمديرية التي يعملون فيها (مديرية تربية قصبة المفرق، مديرية تربية البادية الشمالية الغربية، مديرية تربية البادية الشمالية الشرقية) ، وكانت النتائج كما في الجدول (5) .

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تقديرات معلمي الدراسات الاجتماعية لدرجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، تبعًا لمتغير مديرية التربية

الإحصائيات الوصفية	متغير مديرية التربية		
	مديرية تربية قصبة المفرق	مديرية تربية البادية الشمالية الغربية	مديرية تربية البادية الشمالية الشرقية
المتوسط الحسابي	3.42	3.36	3.38
الانحراف المعياري	0.26	0.22	0.24

تشير المتوسطات الحسابية في الجدول (5) إلى وجود فروق ظاهرية بين تقديرات معلمي الدراسات الاجتماعية لدرجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، تبعاً لاختلاف مديرية التربية التي يعملون فيها (مديرية تربية قصبة المفرق، مديرية تربية البادية الشمالية الغربية، مديرية تربية البادية الشمالية الشرقية) ، وقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (6) .

الجدول (6)

نتائج تحليل (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات معلمي الدراسات الاجتماعية لدرجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، تبعًا لمتغير مديرية التربية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.117	2	0.058	1.021	0.363
داخل المجموعات	8.011	140	0.057		
المجموع	8.128	142			

تشير النتائج في الجدول (6) إلى أن الفروق بين تقديرات معلمي الدراسات الاجتماعية لدرجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، لم تكن دالة إحصائياً، حيث بلغت قيمة "F» المحسوبة للفروق بين المعلمين في مديريات التربية الثلاث (1.021) .وهذه القيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).بمعنى أنه لا يوجد أثر لاختلاف مديرية التربية في درجة أهمية أسباب ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية.

وتُعدّ هذه النتيجة منطقية لتشابه معظم الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان محافظة المفرق، كما أن البيئة التعليمية في مدارس مديريات التربية الثلاثة متشابهة، مما دفع أفراد العينة إلى إعطاء أهمية متقاربة لأسباب عمالة الأطفال بغض النظر عن مديرية التربية والتعليم التي يتبعون لها.وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة أبو صالح (2010) التي بيّنت أنه لا يوجد تأثير لمتغير المنطقة «المخيم» في عمالة الأطفال.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، تم تقديم مجموعة من التوصيات كالآتي:

1. توصي الدراسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة بإعادة النظر في السياسات الموجهة للرفع من مستوى الأسرة الأردنية، وعدم الاكتفاء بإصدار التوجيهات والقوانين بل اتخاذ خطوات عملية تسهم في رفع كفاءة الأسرة.

2. توصي الدراسة وزارة التربية والتعليم بضرورة تبني آليات لتعزيز التواصل بين البيت والمدرسة من أجل متابعة الأطفال، والعمل على توفير البيئة التعليمية المشجعة للطفل على البقاء في المدرسة، وتفعيل خطط وزارة التربية المتعلقة بالأنشطة الصيفية للطلبة خلال العطل المدرسية.

3. توصي الدراسة وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل بضرورة تفعيل القوانين والتشريعات الموجهة لحماية الطفل من التوجه لسوق العمل حيث أشارت النتائج إلى الأهمية المرتفعة للتراخي في تطبيق القوانين التي تمنع عمل الأطفال، وضعف الدور الرقابي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية في توجه الأطفال نحو سوق العمل.

4. توصي الدراسة وسائل الإعلام الوطنية الأردنية بتبني استراتيجية إعلامية للتوعية بمخاطر ظاهرة عمالة الأطفال.

5. كما توصي الدراسة بضرورة تركيز العمل الإرشادي في مدارس الذكور على مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال، وتفعيل حصص التربية المهنية.

المصادر و المراجع:

أولاً ـ المراجع العربية:

1. أبو حوسه، موسى. (2002) . ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة عمان دراسة ميدانية لعينة من الأطفال العاملين في مدينة عمان. مجلة دراسات العلوم التربوية والاجتماعية، 29 (3) ، ص ص641 – 657.
2. أبو صالح، ماهر. (2010) . عمالة صغار السن في المخيمات المجاورة لمدينة نابلس، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) ، 24 (7) ، ص 2089 – 2118.
3. أبو نجمة، حمادة والقدومي، رحاب. (1996) . دراسة حول عمل الأطفال في التشريع الأردني، وزارة العمل، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الأردن.
4. بحري، فاطمة. (2008) . الحماية الجنائية الموضوعية للأطفال المستخدمين، ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
5. جريدة الدستور (2014) . التنمية الاجتماعية: دور الوزارة في مكافحة عمالة الأطفال ينحصر بالتوعية والمساعدات، العدد رقم 16771 السنة 48 – السبت 20 جماد أول، 1435 هـ الموافق 22 آذار.
6. الحايك، زين. (1997) . ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، مجلة العمل، 20 (77 – 79) ، ص ص26 – 36.
7. حسان، حسن ومجاهد، محمد والعجمي، محمد. (2007) . التربية وقضايا المجتمع المعاصرة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
8. الخوالدة، تيسير وحسين، سمية. (2012) . الأسباب التربوية والاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال في الأردن والآثار السلبية الناجمة عنها، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، 4 (2) ، ص ص365 – 412.
9. دبدوب، نهاية. (2001) . عمالة الأطفال في الأردن، مؤتمر» نحو بيئة خالية من العنف للأطفال العرب»، وزارة العمل الأردنية، عمان.
10. درويش، هيفاء. (2001) . عمالة الأطفال وعلاقتها بنمائهم وتنشئتهم الاجتماعية دراسة على عينة من الأطفال العاملين وأترابهم من طلبة المدارس في محافظة الزرقاء. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
11. رمزي، ناهد ومرسي، عبد الفتاح ونصر، محمود وحمزة، بركات. (2003) . البرنامج التدريبي الشامل لتصميم وتنفيذ وتقييم برامج تدخل لمواجهة مشكلة عمل الأطفال، المجلد (2) ، دار نوبار، منظمة العمل الدولية.
12. الرميح، يوسف. (2011) . العوامل المرتبطة بعمالة الأطفال في المجتمع السعودي» دراسة ميدانية في منطقة القصيم»، مجلة البحوث الأمنية، 20 (48) ، ص ص 173 – 226.
13. الزبون، أحمد. (2013) . التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في الإقليم الشمالي من المجتمع الأردني، مجلة العلوم الاجتماعية، 41 (2) ، ص ص 123 – 187.
14. سبيتان، فتحي. (2012) . قضايا عالمية معاصرة اقتصادية – اجتماعية – سياسية، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
15. سليمان، سامية. (2011) . الأطفال بين العمالة وتحقيق العدالة، المؤتمر العلمي الدولي للخدمة الاجتماعية الرابع والعشرون الجزء الحادي عشر، جامعة حلوان، السودان: ولاية نهر النيل.
16. الشامي، مفيد وأبو عطية، ختام. (2002) . عمالة الأطفال في فلسطين: دراسة تحليلية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) ، 16 (1) ، ص ص145 – 187.
17. الشريف، سوسن. (2004) . الآثار الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال، مجلة العمل العربية، ص ص 120 – 130.
18. الشياب، محمد. (2006) . الآثار السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة اربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، عمان: الأردن.
19. عبد الجواد، ثريا. (1999) . الأوضاع المتغيرة لظاهرة عمالة أطفال الشوارع في التسعينيات، مجلة الطفولة والتنمية، 6 (2) ، 59 – 88.
20. عبود، جانيت. (1997) . عمالة الأطفال في الأردن، دراسة وطنية، هيئة العمل الوطني للطفولة، عمان.
21. عسيري، عبد الرحمن. (2005) . تشغيل الأطفال والانحراف، ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
22. عمران، خالد. (2001) . أثر استخدام استراتيجية التعلم التعاوني في تدريس الدراسات الاجتماعية على التحصيل المعرفي لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي وتنمية وعيهم ببعض المشكلات الاقتصادية المحيطة بهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سوهاج، مصر.
23. محافظة، سامح. (2011) . عمل الأطفال: دراسة في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لعمالة الأطفال في الأردن، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 11 (2) ، ص37 – 51.
24. محمد، محمد. (2009) . ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
25. مرسي، أبو بكر. (2001) . ظاهرة أطفال الشوارع، ط1، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
26. المرصد العمالي الأردني. (2009) . الحركة العمالية الأردنية، سلسلة تقارير المرصد العمالي الأردني، عمان: مركز الفينيق للدراسات

الاقتصادية المعلوماتية.

27. مرقه، سوسن. (1998) . عمل الأطفال في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

28. النجار، باقر وشكري، جمال. (2003) . عمل الأطفال: دراسة في المحددات الاجتماعية –الاقتصادية لعمالة الأطفال في البحرين، مجلة الطفولة والتنمية، 3 (12) ، ص13 – 56.

29. نجرس، عبد المنعم ورحيمة، نغم. (2012) . عمل الأطفال مشكلة لا بد من الحد منها، بحث مستل من رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

30. النحلاوي، عبد الرحمن. (1979) . أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع، ط1، دمشق: دار الفكر.

31. هاشم، مروة. (2010) . عمالة الأطفال والأحداث في فلسطين بين الواقع والقانون، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين، مجلة الطفولة والتنمية، 5 (17) ، ص337 – 345.

32. وزارة التربية والتعليم. (2008) . كتاب التربية الوطنية والمدنية، الصف السادس، ط1، ج (2) . عمان: المكتبة الوطنية.

33. وزارة العمل. (2006) . الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال، عمان.

34. اليازجي، أحمد. (2002) . عمالة الأطفال في فلسطين تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عمالة الأطفال في فلسطين، مجلة الطفولة والتنمية، 2 (5) ، ص ص171 – 180.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Amin, S. , Quayes, M. & Rives, J. (2004) . Poverty and other determinants of child labour in Bangladesh. Southern Economic Journal, 876 - 892.*

2. *Aptekar, L. (1994) . Street children in the developing world: A review of their condition. Cross - Cultural Research, 28 (3) , 195 - 224.*

3. *Clark, R. (2011) . Child Labor in the World Polity: Decline and Persistence, 1980 - 2000. Social Forces, 89 (3) , pp 1033 - 1055.*

4. *Devi, K & Roy, G. (2008) . "Study of Child Labor among School Children in Urban and Rural Areas of Pondicherry", Indian Journal of Community Medicine, 33 (2) , p p 116 - 118.*

5. *Ray, R & Chatterjee, B. (2012) . Trade and Child Labor: A Review of Theoretical Literature, Journal of International Economics, 3 (1) , pp 93 - 113.*

6. *Siddiqi, F. & Patrinos, H. (1995) . Child labor: Issues, causes and interventions. Washington DC: World Bank.*